

134339 - أثر الردة على النكاح قبل الدخول وبعده

السؤال

هل المرتد إذا ارتد عن دين الإسلام و العياذ بالله ثم عاد إلى الإسلام قبل انتهاء فترة العدة ودون أن يعلم أحد بالأمر تصير زوجته حلالا له دون تجديد العقد ، وهل تنقص عدد طلقاته طلقة ، وهل إذا كان لم يدخل بزوجته وارتد والعياذ بالله تبين زوجته منه فورا دون اعتبار لعودته ؟ وشكرا.

الإجابة المفصلة

أولاً :

إذا صدر من الزوج ما يوجب الردة عن الإسلام ، كسب الله تعالى ، أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو جحد ما علم من الدين بالضرورة ، فإن كان قبل الدخول بالزوجة : انفسخ النكاح في الحال .

قال ابن قدامة رحمه الله : "إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول ، انفسخ النكاح ، في قول عامة أهل العلم ، إلا أنه حكي عن داود ، أنه لا ينفسخ بالردة ، لأن الأصل بقاء النكاح ، ولنا : قول الله تعالى : (وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصْمَ الْكَوَافِرِ) وقال تعالى : (فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحْلُونَ لَهُنَّ) ولأنه اختلاف دين يمنع الإصابة [يعني : الجماع] ، فأوجب فسخ النكاح ، كما لو أسلمت تحت كافر "انتهى من "المغني" (7/133).

وإن كانت الردة بعد الدخول ، فهل تقع الفرقة في الحال ، أم تتوقف الفرقة على انقضاء العدة ؟ ففيه خلاف بين الفقهاء . فمذهب الشافعية وال الصحيح عند الحنابلة أنه إن عاد إلى الإسلام قبل انقضاء عدة زوجته فنكاحه باقٍ كما هو ، وإن انقضت العدة قبل رجوعه للإسلام وقعت الفرقة ، وليس له أن يرجع إلى زوجته إلا بعد قيد جديد .

ومذهب الحنفية والمالكية أن الردة توجب الفرقة في الحال ، ولو كان ذلك بعد الدخول . وينظر : "المغني" (7/133) ، "الموسوعة الفقهية" (22/198) ، "الإنصاف" (8/216) ، "كتاب الفناء" (5/121) ، "تحفة المحتاج" (7/328) ، "الفتاوى الهندية" (1/339) ، "حاشية الدسوقي" (2/270) .

وبعض أهل العلم يرى أنه لو تاب بعد انقضاء العدة ، فله الرجوع إلى زوجته إن رضيت به ولم تكن قد تزوجت من غيره . وينظر : "فتاوی أركان الإسلام" للشيخ ابن عثيمین ص 279 ، وجواب السؤال رقم (21690) .

قال الشيخ ابن عثيمین رحمه الله : "والحاصل أن هذا الزوج الذي ترك الصلاة لا يخلو من ثلاث حالات : الحال الأولى : أن يكون ذلك قبل العقد فلا يصح العقد ولا تحل به الزوجة . الحال الثانية : أن يكون بعد العقد وقبل الدخول أو الخلوة التي توجب العدة فهذا ينفسخ النكاح بمجرد تركه للصلاه .

الحال الثالثة: أن يكون بعد الدخول أو الخلوة الموجبة للعدة فهذا يتوقف الأمر على انقضائه العدة، إن تاب وصلى قبل انقضائه فهي زوجته، وإن لم يفعل فإذا انقضت العدة فقد تبيّن فسخه منذ حصلت الردة والعياذ بالله، وحيينذ إما أن لا يكون له رجعة عليها وإما أن يكون له رجعة إذا أسلم وأحب ذلك على خلاف بين أهل العلم في هذه المسألة "انتهى من "فتاوي نور على الدرب".

ثانيا:

الفسخ الواقع يسبّب الردة ، لا يحسب من الطلاق ، عند جمهور الفقهاء .

جاء في "الموسوعة الفقهية" (7/34) : "إذا ارتد أحدهما وكان ذلك قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولم يرث أحدهما الآخر . وإن كان بعد الدخول : قال الشافعية - وهو روایة عند الحنابلة - حيل بينهما إلى انقضاء العدة ، فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضي العدة فالعصمة باقية ، وإن لم يرجع إلى الإسلام انفسخ النكاح بلا طلاق .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، وهو رواية عند الحنابلة : إن ارتداد أحد الزوجين فسخ عاجل بلا قضاء فلا ينقص عدد الطلاق ، سواء أكان قبل الدخول أم بعده .

وقال المالكيه ، وهو قول محمد من الحنفية : إذا ارتد أحد الزوجين انفسخ النكاح بطلاق يائن " انتهى .

والله أعلم.